



اصدار عملة رقمية مركزية في العراق: البنى التحتية وخطوات التنفيذ

الأستاذ الدكتور عبدالحسين جليل الغالي
جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد
abdulh.jalil@uokufa.edu.iq

الباحثة رزان محمد ناجي اقنبي
جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد
Rzanm.iqnebi@student.uokufa.edu.iq

المستخلص

تمثل مؤشرات الشمول المالي والتعامل الرقمي في العراق وتطور البنية التحتية الرقمية اساس لإصدار العملات الرقمية المركزية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، ويتصدى البحث لدراسة مشكلة انه رغم التوسع العالمي والتوجه نحو اصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية الا انه مازال يشوبها الغموض خصوصاً في الدول النامية ولاسيما العراق في آليات اصدار هذه العملات وكذلك التحديات التي تواجه اصدارها والتعامل بها وقبولها في ظل البنية التحتية الحالية،

ويهدف البحث الى معرفة جاهزية البنية التحتية الرقمية في العراق. فضلاً عن وضع خطة لإصدار العملات الرقمية المركزية في العراق. وينطلق البحث من فرضية مفادها (ان العراق يمكنه اصدار العملة الرقمية المركزية وستعمل على تسهيل اندماج القطاعات المالية المصرفية وتعزيز الشمول المالي). ووصل البحث الى ضرورة اجراء تجربة عملية الاصدار ووضع التسلسل الزمني لخطواتها. ولا بد من التأكيد على ان اصدار عملات رقمية في العراق بحاجة الى تعزيز البنية التحتية الرقمية، وابتكار تقنية حديثة تدعم التعامل بالعملات الرقمية. ويمكن ان ينضم العراق الى احدى العملات في المنطقة العربية ثم التدرج في اصدار عملة خاصة به خلال مدة لا تتجاوز (10) سنوات.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية / المركزية، الشمول المالي، التعامل الرقمي.



Issuing a Central Digital Currency in Iraq: Infrastructure and Implementation Steps

Rzan Moh'd Naji Iqneibi
University of Kufa
Faculty of Economic and
Administration

Rzanm.iqnebi@student.uokufa.edu.iq

Prof. Dr Abdulhussein Jalil
Alghaliby
University of Kufa
Faculty of Economic and
Administration

abduhlh.jalil@uokufa.edu.iq

Abstract

Financial inclusion and digital transaction indicators in Iraq, along with the development of digital infrastructure, are fundamental to issuing central bank digital currencies (CBDCs) and achieving financial and economic stability. This research addresses the problem that, despite the global expansion and trend towards issuing CBDCs, ambiguity still surrounds them, particularly in developing countries, especially Iraq, regarding the mechanisms for issuing these currencies and the challenges they face in terms of issuance, transactions, and acceptance within the current infrastructure. The research aims to assess the readiness of Iraq's digital infrastructure and to develop a plan for issuing CBDCs in Iraq. The research is based on hypothesis that Iraq can issue a CBDC, which will facilitate the integration of the banking and financial sectors and enhance financial inclusion. The research concludes with the necessity of conducting a pilot issuance and establishing a timeline for its implementation. It is essential to emphasize that issuing digital currencies in Iraq requires strengthening the digital infrastructure and developing modern technology to support digital currency transactions. Iraq could join one of the existing digital currencies in the Arab region and then gradually issue its own currency within a period not exceeding ten years.

Keywords: *Financial Inclusion, Digital Transactions, Central Bank Digital Currencies.*



المقدمة

خلال السنوات الاخيرة شهد الاقتصاد تحول جوهري وتقدم سريع نحو الرقمنة والاعتماد على تقنيات الاتصالات والتكنولوجيا خصوصا بعد جائحة كوفيد-19، مما ادى الى استعمال وسائل جديدة في الدفع وظهور انماط جديدة من النقود وفي مقدمتها العملات الرقمية. والتي مثلت تطورا طبيعيا للنقود في ظل البيئة الرقمية الحديثة اذ ان مفهوم النقود اكتسب طابعا جديدا ولم تعد تقتصر فقط على شكلها التقليدي الورقي وانما أصبح هناك عملات رقمية، وتماشيا مع هذه التطورات حول العالم يسعى البنك المركزي العراقي الى اصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية، الا ان هنالك تحديات تقف عائقا امام عملية الاصدار في الوقت الحالي اهمها ضعف البنية التحتية الالكترونية، وحتى مع تواجد هذه التحديات فان فوائد الاصدار ستعود على الاقتصاد اكثر من التحديات والتي يمكن التعامل معها والعمل على حلها و تطوير أنظمة الدفع وتدفق الاموال الى ان يتحول الى اقتصاد رقمي. ولابد من التنويه الى ان هناك العديد من الفروق بين العملات الرقمية والعملات المشفرة فالأولى تصدر غالباً من قبل مؤسسات مالية رسمية أو بنوك مركزية، وتخضع للوائح وقوانين الدولة بينما الثانية فإنها تتميز بطابع اللامركزية بالكامل ويتم إصدارها وإدارتها عبر شبكة حواسيب متصلة بالإنترنت ولا تخضع لسيطرة البنوك أو الحكومات، والعملات الرقمية قد تستخدم التشفير أو لا تستخدمه اذ انها تعتمد على قواعد بيانات البنوك المركزية بينما العملات المشفرة تعتمد بشكل أساسي على التشفير المتقدم لتأمين المعاملات والتحقق من نقل الملكية وإنشاء وحدات جديدة، وتحمل الأولى الطابع السيادي الذي يشابه النقود التقليدية بينما الثانية فهي موجودات افتراضية غير موصفة قانونا.

أولاً: أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من أهمية وجود العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية خصوصا في ظل توجه العالم نحو الرقمنة. ويعد خطوة باتجاه تحسين أنظمة الدفع الالكترونية في العراق.

ثانياً: مشكلة البحث: رغم التوسع العالمي والتوجه نحو اصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية الا انه مازال يشوبها الغموض خصوصا في الدول النامية ولاسيما العراق اذ ان الغموض يلف آليات اصدار هذه العملات وكذلك التحديات التي تواجه اصدارها والتعامل بها وقبولها في ظل البنية التحتية الحالية، مما يحتاج الى البحث والتقصي لتصل الى أسهل وأسرع طريق لتشارك وتصدر العملة الرقمية المركزية.



ثالثاً: أهداف البحث: معرفة جاهزية البنية التحتية الرقمية في العراق. فضلاً عن وضع خطة لإصدار العملات الرقمية المركزية في العراق.

رابعاً: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العراق يمكنه اصدار العملة الرقمية المركزية وستعمل على تسهيل اندماج القطاعات المالية المصرفية وتعزيز الشمول المالي.

المبحث الاول: التعامل الرقمي ومؤشرات الشمول المالي في العراق

اولاً: الشمول المالي والتعامل الرقمي في العراق:

يعد تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي توجهها واضحاً لدى الدول حول العالم. كانت نقطة التحول في عام 2021 اذ ان أكثر من 60 دولة أطلقت استراتيجية وطنية للوصول الى الشمول المالي، وان 15 دولة في مراحل تطورها. لذلك وضع البنك المركزي العراقي خطة استراتيجية هدفها تحقيق التنمية المستدامة وتوسيع الوصول المالي في البلد. وتتضمن قضايا الشمول المالي الرئيسية في العراق الى زيادة ملكية الحسابات واستعمالها، وتخفيض عقبات الوصول، والتحديات التي تقف امام الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومحدودية المعرفة المالية عند الافراد. لذلك سيتم الاعتماد على استراتيجية تركز على ثلاث استراتيجيات اساسية: توفير مجموعة كبيرة من مقدي الخدمات والمنتجات المالية ونقاط الوصول، زيادة الثقافة المالية والوعي عند الافراد، اتاحة الخدمات المالية الرقمية وايجاد حلول تكنولوجيا المالية التي يكمن دورها في زيادة كفاءة المؤسسات المالية وامكانية الوصول الى جميع افراد المجتمع وخفض التكاليف.⁽¹⁾

1- مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية:

أ- مؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية:

يمثل هذا المؤشر أحد اهم مؤشرات التي تقيس مدى قدرة الفئات المختلفة من المجتمع للوصول الى الخدمات المالية والمصرفية في العراق، مما يساعد على تقويم مدى فعالية الجهود الوطنية في تعزيز الشمول المالي.



جدول (1) مؤشرات الوصول (الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية) في العراق 2013-2023

الاع وام	عدد السكان (نسمة)	عدد فروع المصارف	مؤشر الانتشار المصرفي	معدل التغير لمؤشر الانتشار المصرفي %	مؤشر الكثافة المصرفية (نسمة/فروع)	معدل التغير لمؤشر الكثافة المصرفية %
20 13	34305000	1014	2.96	-	33831.3609	-
20 14	34819000	984	2.83	95.61	35385.1626	104.59
20 15	35213000	830	2.36	83.41	42425.3012	119.90
20 16	36169000	866	2.39	101.58	41765.5889	98.45
20 17	37140000	843	2.27	94.80	44056.9395	105.49
20 18	38124000	864	2.27	99.85	44125	100.15
20 19	39128000	888	2.27	100.14	44063.0631	99.86
20 20	40150000	891	2.22	97.78	45061.7284	102.27
20 21	41190000	904	2.195	98.873	4556.41593	10.11
20 22	42240000	876	2.074	94.48	4821.91781	105.83
20 23	43320000	856	1.976	95.27	5060.74766	104.95

المصدر:

- 1- البنك المركزي العراقي، دائرة الابحاث والاحصاء، النشرة الاحصائية السنوية (2013-2022).
- 2- البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.
- 3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث.

5- World Bank Sustainable Development Indicators, Financial and Monetary Indicators for The Years (2013-2024).

طريقة احتساب:

- الانتشار المصرفي = (عدد الفروع / عدد السكان أو عدد المناطق) * 100000
- الكثافة المصرفية = (عدد السكان / عدد البنوك)

يشير الجدول (1) الى نسبة الانتشار المصرفي بالنسبة الى الزيادة المستمرة في عدد السكان، ان نسبة الانتشار المصرفي منخفضة في العراق خلال المدة من 2013 الى 2023 مع الاخذ بعين الاعتبار الزيادة الطفيفة التي حصلت في سنة 2016، كما ان مؤشر الكثافة المصرفية كان ضعيفا نتيجة انخفاض انشاء فروع مصرفية والزيادة المستمرة لعدد السكان وهذا سينعكس على معدلات



الكثافة المصرفية بالارتفاع، وهذا يفسر على أن نظام العمل المصرفي وتوفير الخدمات المالية للأفراد منخفضة في العراق.

ب- تطور الصراف الآلي (ATM) :

يشير الجدول (2) التطور الزمني لعدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) في العراق للمدة (2013 - 2023)، إذ أنه انخفض عدد الأجهزة بشكل ملحوظ في 2014 إلى 337 جهاز ويعزى ذلك إلى أن النسبة الأكبر من فروع المصارف الموجودة من هي ملك للحكومة بينما يمثل القطاع الخاص نسبة ضئيلة من عدد الفروع في المصارف الموجودة في العراق، ولكن اتجه عدد الأجهزة إلى التزايد خلال السنوات اللاحقة المتتالية إذ وصل عدد الأجهزة إلى 3100 في سنة 2023 مما يدل على توسع البيئة الرقمية في القطاع المصرفي. مع كل الجهد المبذول إلا أنه مازال دون المستوى المطلوب ويعود ذلك إلى أن عدد البطاقات المصرفية والإلكترونية المصدرة كبيرة جداً مقارنة مع عدد الأجهزة الكلي، إذ بلغ عدد بطاقات الدفع المسبق (13.1) مليون والبطاقات المدينة (6.4) مليون في عام 2023 لتتجاوز قيمتها الكلية (19.5) مليون. كما بلغ عدد البطاقات الائتمانية (126) ألف بطاقة فقط، مما يشير إلى أن معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي لم يواكب النمو الكبير في إصدار البطاقات الإلكترونية.

جدول (2) الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي في داخل العراق (2013-2023)

الأعوام	عدد أجهزة ATM ⁽¹⁾	معدل التغيير لعدد أجهزة ال (ATM) %	عدد أجهزة ATM لكل مليون نسمة ⁽²⁾	عدد أجهزة ATM لكل 1000 كم ⁽³⁾
2013	647	-	18.8	1.48
2014	337	0.52	9.6	0.77
2015	580	1.72	16.4	1.32
2016	660	1.14	18.2	1.51
2017	656	0.99	17.6	1.50
2018	865	1.32	22.6	1.97
2019	1014	1.17	25.9	2.31
2020	1340	1.32	33.3	3.06
2021	1566	1.17	38.01	3.57
2022	2223	1.42	52.6	5.07
2023	3100	1.39	71.5	7.07

المصدر:

- 1- عدد أجهزة ATM: البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية (2013-2023)، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.
- 2- عدد أجهزة (ATM) لكل مليون نسمة، بالاعتماد على بيانات عمود (1) في جدول (1) وعمود (1) في جدول (2).



3- عدد اجهزة ATM لكل 1000 كم²، من (1)، مساحة العراق والبالغة 438.317 ألف كم²، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث.

جدول (3) انتشار خدمات الدفع الالكتروني والمحافظ الالكترونية في العراق 2013-2023

الأعوام	عدد نقاط POS ⁽¹⁾	معدل التغير لنقاط POS%	عدد نقاط POC ⁽²⁾	معدل التغير لنقاط POC%
2013	418	-	1008	-
2014	581	1.39	1061	1.05
2015	619	1.07	1086	1.02
2016	831	1.34	2038	1.88
2017	918	1.10	5143	2.52
2018	2200	2.40	6625	1.29
2019	2226	1.01	11677	1.76
2020	7440	3.34	13796	1.18
2021	8194	1.10	7540	0.55
2022	10718	1.31	17610	2.34
2023	23066	2.15	17610	1.00

المصدر:

(1) عدد نقاط الدفع الالكتروني، السنوات (2013-2016): بيانات البنك الدولي، السنوات (2017-2023): البنك المركزي العراقي، دائرة الابحاث والاحصاء، النشرة الاحصائية السنوية (2019-2023)، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.
(2) عدد نقاط الدفع النقدي، السنوات (2013-2016): بيانات البنك الدولي، السنوات (2017-2023): البنك المركزي العراقي، دائرة الابحاث والاحصاء، النشرة الاحصائية السنوية (2019-2023)، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.

ومن خلال البيانات المتمثلة بالجدول (3) يمكن الاستنتاج ان الفترة من 2013 الى 2023 اتسمت بنمو تدريجي اذ انه في عام 2023 بلغ عدد نقاط البيع 23066 جهاز. كما شهدت نقاط الدفع الالكتروني (POC) انتشارا ملحوظا اذ بدأت في 2013 بعدد اجهزة 1008 جهازا الى ان وصلت الى 17610 جهازا في 2023، مما يؤكد سعي البنك المركزي العراقي على تحقيق الشمول المالي.

2- مؤشرات الاستعمال (العمق المالي المصرفي):

يدل هذا المؤشر على حجم الموجودات والائتمان والودائع المصرفية مقارنة بالنواتج المحلي الاجمالي، مما ينعكس على مدى تدخل القطاع المصرفي في الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع كما انه يعمل على توجيه القطاعات الانتاجية والخدمية. ومن خلال عمليات الادخار التي تساعد الافراد على الحفاظ على اموالهم وتخصيص الموارد وهذا يؤدي الى تعزيز الاستقرار المالي في الدولة.
ان تطور مؤشر العمق المالي المصرفي للقروض والودائع في العراق حسب الجدول (4) للمدة بين 2013-2023 يعكس تذبذبا ملحوظا، والذي كان بسبب إجراءات السياسة النقدية التي تبناها البنك



المركزي تماشياً مع الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر بالعراق في حينها فضلاً عن المعوقات البنوية التي يعاني منها القطاع المصرفي. يوضح مؤشر العمق المصرفي للقروض انه في عام 2013 بدأ بنسبة (6.3%) ثم اتجه صعوداً حتى وصل الى (10.07) في عام 2016 ويشير هذا الى ان هناك توسع ملحوظ في منح الائتمان وان القطاع المصرفي يلعب دور واضح في تمويل المشاريع، الا انه عاود الى الانخفاض في السنوات الثلاث التالية بسبب ضعف اقبال الناس لطلب القروض وزيادة في المخاطر الائتمانية. لكن في عام 2020 صعد مؤشر العمق المصرفي للقروض ليصل الى ذروته (13.3) وكان ذلك انعكاس واضح لأثر جائحة كورونا اذ تم التركيز على تمويل القطاع الانتاجي والاستهلاكي، مع ذلك لم يحافظ على المستوى المطلوب ليبقى هذا المؤشر بارتفاع بسبب اتصافه بالتذبذب الناتج عن الاوضاع السياسية والاقتصادية في السنوات التالية. اما بالنسبة الى مؤشر العمق المصرفي للودائع فقد اتسم هذا المؤشر بالتدرج خلال المدة نفسها اذ بدأ في عام 2013 بنسبة (8.3) حتى حقق قفزة في عام 2018 ليصل الى (12.3) وهذا يُفسر على ان هناك ثقة من قبل الأفراد اتجاه القطاع المصرفي، كما انه بقي يتصاعد الى ان وصل في عام 2023 الى ليحقق اعلى قيمة (16.7) .

وبذلك فان التطور الكمي لمؤشرات العمق المالي المصرفي في العراق لم يقترن بالتطور النوعي وهذا يتضح من خلال ارتفاع نسبة الودائع لا يعني بالضرورة ان هناك اقبال على القروض وتمويل الاستثمارات نتيجة التذبذب الواضح في مؤشر العمق المالي المصرفي للقروض كما انه يعكس الهشاشة الموجودة في قاعدة منح الائتمان والادارة الضعيفة للمخاطر المصرفية.

جدول (4) مؤشرات الاستعمال (العمق المالي المصرفي) العراق (2013-2023)

العام	مؤشر العمق المصرفي للقروض %	معدل التغير لمؤشر العمق المصرفي للقروض %	مؤشر العمق المصرفي للودائع %	معدل التغير لمؤشر العمق المصرفي للودائع %
201	614	6.3	8.3	-
201	438.4	6.8	8.4	1.01



0.99	8.3	1.44	9.8	191 715 791.8	201
1.07	8.9	1.03	10.07	196536 350.8	2016
1.07	9.5	0.94	9.5	225722 375.5	2017
1.29	12.3	0.89	8.5	251064 479.9	2018
0.98	12.1	1.04	8.8	266190 571.3	2019
1.12	13.5	1.51	13.3	215661 516.5	2020
1.08	14.6	0.83	11.1	301152 818.8	2021
0.93	13.6	0.86	9.5	383064 152.3	2022
1.23	16.7	1.41	13.4	330046 390.6	2023

المصدر:

البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2013-2023)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

World Bank Sustainable Development Indicators, Financial and Monetary Indicators for the years (2013-2024).

- تم حساب مؤشر العمق المصرفي للقروض عن طريق اجمالي القروض/ الناتج المحلي الاجمالي %
- تم حساب مؤشر العمق المصرفي للودائع عن طريق اجمالي الودائع/ الناتج المحلي الاجمالي %.

3- نمو عدد الحسابات المصرفية:

الجدول (5) نمو عدد الحسابات المصرفية في العراق (2017-2023)



الأعوام	عدد الحسابات الجارية (شركات ومؤسسات)	عدد حسابات الودائع	عدد حسابات التوفير	عدد الحسابات الجارية (الأفراد)
2017	91460	20811	634280	614483
2018	101881	32020	731835	773459
2019	355904	831612	1446969	1153037
2020	470074	186036	3489040	1981826
2021	573205	191955	3915175	2016322
2022	655828	226223	4999188	2914652
2023	758172	253413	7699596	4578151

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الابحاث والاحصاء، النشرة الاحصائية السنوية (2019-2023)، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.

لقد شهد القطاع المصرفي في العراق بناءً على الجدول (5) خلال فترة 2017 إلى 2023 توسع ملحوظ في عدد الأنواع المختلفة من الحسابات المصرفية، مما يعكس زيادة إقبال الأفراد والشركات على الجهاز المصرفي لإيداع أموالهم وادخارها. وبالنسبة لما يتعلق بالحسابات الجارية الخاصة بالأفراد والشركات، تشير البيانات إلى نمو مستمر في عدد الحسابات، فقد بلغ عدد الحسابات الجارية للشركات في عام 2017 (91,460) ليصل إلى (758,172)، وهذا يعكس النمو والتوسع الكبير الذي يحصل في الأنشطة الاقتصادية والمعاملات التجارية والاعتماد الكبير من قبل الشركات على البنوك والقطاع المصرفي. وكما هو الحال بالنسبة للحسابات الجارية للأفراد، وهذا يفسر عمل الحكومة على تعزيز الثقافة المالية والتوجه نحو التحول الرقمي لدى الأفراد عن طريق إيداع الرواتب في البنوك بالإضافة إلى برامج الدعم التي توفرها الحكومة للأفراد مما شجعهم على فتح حسابات مصرفية جديدة.

أما بالنسبة لحسابات الودائع فقد اتصفت بالارتفاع عبر السنوات، إذ تزايد عددها من (20811) عام 2017 إلى (32020) في عام 2018، لكنها قفزت بشكل واضح في عام 2019 ليلبلغ عدد حسابات الودائع (831,612)، إلا أن الوضع لم يبقَ على هذا الحال للسنوات اللاحقة، فالارتفاع كان واضحاً حتى وصل في عام 2023 إلى (253,413)، مما يشير إلى أنه لا يوجد استقرار في الادخار على المدى الطويل.

أما بالنسبة لحسابات التوفير فقد كان النمو واضحاً أكثر من باقي أنواع الحسابات، إذ بلغ عدد حسابات التوفير لعام 2017 (634,280) ليزداد تدريجياً حتى وصل في عام 2023 إلى (7,699,596)، وكانت نتيجة هذا النمو أن الأفراد لديهم المرونة الكافية للتعامل مع حساباتهم، مما يؤدي إلى زيادة الثقة لديهم تجاه القطاع المصرفي.



أ- نمو في اعداد البطاقات الذكية المصرفية والمحافظ الإلكترونية (خدمات الدفع عبر الهاتف):
 خلال الفترة 2017-2023 شهد العراق تطوراً واضحاً في استعمال الأدوات المالية الرقمية عن طريق البطاقات المصرفية بأنواعها أو من خلال المحافظ الإلكترونية، مما يعكس أن هناك تحركاً تدريجياً نحو المعاملات غير النقدية. إذ ارتفع عدد البطاقات المدينة في عام 2017 إلى (126,594) وبقي في تزايد مستمر إلى أن وصل في عام 2023 إلى (6,484,402)، وكان هذا بسبب تركيز الحكومة على صرف الرواتب وإتمام المعاملات الحكومية عن طريق البطاقات البنكية. أما بالنسبة إلى البطاقات الدائنة، فكان نموها عبر السنوات طفيفاً، إذ بلغ عدد البطاقات الدائنة في سنة 2017 (15,158) ليصل في سنة 2023 إلى (126,491)، وكان ذلك نتيجة عدم المعرفة الكافية بالخدمات الائتمانية التي تتيحها البنوك للأفراد. كما أن بطاقات مسبقة الدفع هي أكثر الأنواع انتشاراً بين الأفراد، حيث وصلت في عام 2023 إلى (13,143,336)، وذلك بسبب اتصاف هذا النوع من البطاقات بالمرونة التي تساعد الأفراد على التحكم بشكل مباشر في أموالهم دون تحمل أعباء والتزامات ائتمانية. إلا أن المحافظ الإلكترونية شهدت الكثير من التذبذب، خصوصاً في عام 2020 إذ انخفض عدد المحافظ الإلكترونية إلى (122,635) بعد أن كان في تزايد خلال السنوات السابقة، لكنها ارتفعت بعدها حتى بلغت (498,042)، نتيجة انتشار استعمال الهواتف الذكية.

جدول (6) النمو في اعداد البطاقات الذكية والمحافظ الإلكترونية (خدمات الدفع عبر الهاتف)

الأعوام	البطاقات المدنية	البطاقات الدائنة	البطاقات مسبقة الدفع	عدد المحافظ الإلكترونية
2017	126594	15158	147850	222442
2018	872894	22067	1276487	271906
2019	1460891	38883	7187050	403797
2020	2811503	46469	7506759	122635
2021	5083997	50927	9771370	2107265
2022	5430434	61320	10711017	2970390
2023	6484402	126491	13143336	4980427

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الابحاث والاحصاء، النشرة الاحصائية السنوية (2019-2023)، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.

المبحث الثاني: العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي:

اولا- البنية التحتية الإلكترونية في العراق:



ان البنك المركزي العراقي قطع خطوات مهمة في تعزيز الشمول المالي عن طريق تطوير البنية التحتية الالكترونية واصدار اللوائح والتعليمات، والعمل على ترخيص بنوك رقمية في العراق مع الوضع في عين الاعتبار مسألة الامن السيبراني والمخاطر المحتملة. وان البنك المركزي العراقي مصمم على تحقيق التحول الرقمي المالي والاستدامة في القطاع المالي⁽²⁾.

يهدف البنك المركزي العراقي الى التقليل من استعمال النقود الورقية والاتجاه نحو الرقمنة، اذ اتجهت مساعيه نحو اتمتة عمليات التسوية للشيكات والرواتب وتفعيل انظمة التشغيل الالي الخاصة في البطاقات الالكترونية حتى تحافظ على نسبة من السيولة في الحسابات المصرفية⁽³⁾.

كما ان للدعم الحكومي دور في التحول الالكتروني في العراق اذ اتخذ مجلس الوزراء العديد من القرارات التي تتضمن؛ منح التراخيص لتحصيل البطاقات المصرفية باستعمال نقاط البيع (POS) وخفض العمولات على البنوك والجهات التي تستعمل تلك الاجهزة، اجبار الدوائر سواء الحكومية او غير الحكومية التي يتم تحصيل المبالغ فيها على فتح حسابات مصرفية و اتاحة اجهزة البيع (POS) حتى يتسنى للمراجعين الدفع عن طريقها، وتوجيه المؤسسات التعليمية من جامعات ومدارس خاصة وحكومة على اتمام عملية دفع الاقساط عن طريق الدفع الالكتروني و تم ربط منح الاجازات و رخص العمل عن طريق تلك الاجهزة، وكذلك الزام المحلات التجارية من كافة الانواع على ان يتوفر فيها نقاط البيع (POS)، وتتولي البنوك الخاصة والحكومية توفير الاجهزة (POS) الى جميع الجهات التي تم ذكرها سابقا، كما انه تم اعفاؤها من التعقيدات والرسوم الجمركية والضرائب عند استيراد اجهزة نقاط البيع (POS) واجهزة الصراف الالي (ATM).⁽⁴⁾

اقبل المجتمع العراقي على استعمال الخدمات المالية الرقمية اذ انه تم انشاء ما يزيد عن 4.9 مليون حساب خلال السنوات الخمس السابقة، كما انه تم منح ترخيص الى 17 مزودا للدفع الالكتروني كما اضاف مشغلي شبكات الهاتف. وحقق البنك المركزي العراقي في وضع بنية تحتية لنظام الدفع؛ اذ تم انشاء غرفة المقاصة الالية ونظام تشغل البطاقات ونظام التسوية الآنية، الا انه حتى ومع هذا الانجاز فان البنية التحتية الالكترونية في العراق متأخرة فمثلا تنقصها تقارير الائتمان والمعاملات المضمنة في مراحلها الاولى، واستعمالها للموارد محدود اذ انه هناك نقص في الخدمات ذات القيمة المضافة وعدم توفر موارد بشرية كفاية⁽⁵⁾.

يسعى البنك المركزي العراقي الى ايصال الخدمات والمنتجات المالية التي تمتاز بجودة عالية عن طرق القنوات الرقمية، وتكون شاملة لجميع افراد المجتمع وخصوصا النساء والشباب والمشاريع



الصغيرة جدا والصغيرة ومتوسطة الحجم⁽⁶⁾. تزامن الوقت الذي يسعى فيه البنك المركزي العراقي الى تحول الاقتصاد الرقمي مع جهود وزارة الاتصالات وشركات القطاع الخاص الذين يهدفون الى اتاحة البنية التحتية وشبكات الانترنت الضرورية لتعمل على نقل البيانات التي تساعد على تنفيذ المشروع الذي يؤدي الى زيادة إيرادات البلد. اذ انها وفرت خدمة انترنت مخصصة للأسر العراقية بتكاليف منخفضة، كما انها تعمل على تحسين الخدمة المقدمة⁽⁷⁾. وتم تطوير أنظمة الدفع الالكتروني المدعومة من البنك المركزي العراقي التي تتضمن؛ منظومة المدفوعات الفورية التي تسمح بالتحويل المالي على مدار 24 ساعة وتتصف بسلاسة الاستعمال والدفع، والبوابة الموحدة للمدفوعات الحكومية التي تعمل على تسهيل عمليات الدفع و تثبت الثقة في المعاملات الحكومية، والمخطط الوطني للبطاقات المحلية التي يسعى الى انشاء نظام مستقل بالدينار العراقي مما يقلل الاعتماد على الانظمة الدولية و يعمل على توفير منتجات تناسب السوق المحلي⁽⁸⁾.

ثانيا: أنظمة الدفع الالكتروني: يمتلك البنك المركزي العراقي من أحدث أنظمة الدفع الالكتروني المتطور حول العالم اذ انه نظام مسؤول عن تبادل اوامر الدفع بين البنوك بشكل آلي واستعمال شبكة امنة وفعالة، اذ يقوم البنك المركزي العراقي بمتابعة تشغيل وإدارة حسابات تسوية بين المشاركين للتأكد من سلامة وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات المقاصة. وتتكون أنظمة الدفع الالكتروني في العراق:

(9)

1- نظام التسوية الاجمالي في الوقت الحقيقي:

تم بدء العمل بهذا النظام في سنة 2006 والذي يعمل على ربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسة للبنوك التجارية ووزارة المالية لتبادل اوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل العراق، وهذا النظام يعمل بدلا عن التنفيذ اليدوي للعمليات مما ساعد على تخطي مشكلة اجراء تسوية شاملة لقيم المدفوعات بين البنوك. ويراقب البنك المركزي من خلال هذا النظام حسابات البنوك ويوفر دورات تدريبية لمستعملي البنوك.

2- نظام المقاصة الالية:

يتيح هذا النظام للبنوك المشاركة وفروعها من تبادل اوامر الدفع الالي فيما بينها، وتعالج وترسل صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالي الانني، كما انه يوفر نظام تبادل الصكوك الالكتروني المرمز بالحبر الممغنط ويتم حفظ النسخة الاصلية للصك في الفرع الذي تم الايداع فيه. وقد تم اصدار هذا النظام في سنة 2006 بشكل فعلي.



3- نظام تسجيل الاوراق المالية الحكومي: تمت المباشرة بالعمل في هذا النظام سنة 2008، يعمل هذا النظام على ادارة الاوراق المالية الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية مما يساعد البنك المركزي للسيطرة على السيولة، ويقوم بعملية المزاد العلني للأوراق المالية الحكومية في السوق الاولي، ويجمع بين نظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية مع نظام التسوية الاجمالي في الوقت الحقيقي لإتمام عمليات التسوية المالية في حسابات المشاركين، ويعمل على الحفظ والارشفة.

المبحث الثاني: مسار ومكاسب وتحديات مشروع اصدار عملات رقمية في العراق:

اولا- مسار البنك المركزي العراقي لإصدار عملة رقمية:

1- التصريحات: تأتي تصريحات البنك المركزي العراقي بخصوص اصدار عملة رقمية في خضم التوجه العام نحو اصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية في مقدمة خطواته بهذا الاتجاه:

أ- صرح محافظ البنك المركزي العراقي بان الاقتصاد العراقي يتجه الى التحول الرقمي وسيشهد تراجع واضح في استعمال العملة الورقية التقليدية نظرا الى انه سيكون هناك تعامل بالمدفوعات الرقمية وانه سيتم اصدار عملة رقمية مركزية.⁽¹⁰⁾

ب- كما ان نائب محافظ البنك المركزي العراقي أكد على ان الدينار العراقي الرقمي يمثل التوجه العالمي نحو ابتكار انظمة دفع مالية جديدة، كما انه سيحمل نفس الصفات الخاصة بالدينار الورقي.⁽¹¹⁾

ت- اوضح المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي مظهر محمد صالح ان البنك المركزي العراقي في توجه نحو اصدار عملة رقمية مركزية.⁽¹²⁾

وقد أعلن موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية حسب ما رود في موقع CBDC Tracker

ان البنك المركزي العراقي في مرحلة البحث وتم اعلان ذلك منذ عام 2022⁽¹³⁾

2- مقترح اصدار العملات الرقمية في العراق:

يجد البنك المركزي العراقي نفسه امام تحدي اصدار عملة رقمية مركزية و رسم خطة تسهل الانتقال التدريجي من مرحلة الى اخرى اذ انه في هذه المرحلة يواجه الصعاب لتوفير بنية تحتية تدعم اصدار العملة الرقمية لذا يقترح الباحثان على البنك المركزي العراقي التركيز على دراسة معمقة لهذه الخطوة من خلال حضور مؤتمرات واجتماعات مشاريع مثل عابر او جسر تتيح له خطوات الاصدار بشكل واضح وتدرجي وتستمر هذه المرحلة من 2026-2027، كما يساعد البنك المركزي العراقي



على تحديد الفجوات الحقيقية التي يمكن ان تواجهه ومن رؤية المخاطر المتوقع مواجهتها من ناحية الامن والتنظيم و الاتصالات، والتوسع الاكبر في التعامل الرقمي بالعراق مما يتيح للبنك المركزي العراقي العمل والتركيز على توفير بنية رقمية قوية مدعومة بالانترنت القوي وشبكة اتصالات تتسم بالكفاءة العالية. قد يتعاون البنك المركزي العراقي مع منظمات دولية حتى يحصل على الدعم الفني والتقني في العراق كي يتمكن من الانتقال الى المراحل التالية.

مع اكتمال الإطار المعرفي للبنك المركزي العراقي يقترح الباحثان الانضمام الى مشروع جسر (mBridge) خلال السنوات 2028-2030 باعتبار هذا المشروع هو الخطوة التي ستسمح للبنك المركزي العراقي الاستفادة من الخبرات التقنية والفنية دون الحاجة الى بناء نظام مستقل لإصدار عملة رقمية مركزية، واثاحة فرصة للبنك المركزي العراقي ان يوفر خيار التحويلات الخارجية تتمتع بكفاءة عالية.

بعد قدرة البنك المركزي العراقي على بناء منظومة تقنية وطنية تسمح له بالانفصال عن مشروع جسر وتمكنه من اصدار عملة رقمية بالجملة (wCBDC) خاصة للمؤسسات المالية والبنوك التجارية حيث يمكن قياس قدرة القطاع المصرفي على التعامل بالعملة الرقمية المركزية وكيفية تعامله مع المخاطر والفجوات المحتمل حدوثها في ظل تجربة يمكن السيطرة عليها من البنك المركزي، ووضع إطار تشريعي يتناسب مع التحول الرقمي وفق القوانين والانظمة الدولية وتستمر هذه الفترة خلال السنوات 2030-2034.

عند الوصول الى المرحلة الاخيرة وبدءا من سنة 2035 وبعد ما تم تحقيقه من توفير بنية تحتية رقمية تساعد على اصدار عملة رقمية للتجزئة (rCBDC)، واثاحة تبادل العملات الرقمية عن طريق البنك المركزي العراقي والذي سيؤثر على عمل البنوك التجارية ويعمل البنك المركزي على وضع اطار تشريعي و لوائح للبنوك التجارية من اجل عملية تبادل العملات الرقمية المركزية، وتركيز البنك المركزي العراقي على تأكيد ثقة الافراد وتعزيزها في التعامل بهذا النوع من العملات وضمان عدم انقطاع الاتصالات والانترنت واستمرار النظام بشكل اكثر كفاءة وفعالية مما يؤكد على الاستقرار المالي و بناء اقتصاد رقمي متكامل يتصف بالمرونة وردود فعل اكثر استجابة قادرة على التأثير على الوضع الاقتصادي والنقدي في العراق.

ثانيا: المنافع والمكاسب المتحققة من تبني البنك المركزي العراقي عند اصدار عملة رقمية:



ان اصدار عملة رقمية مركزية تعد خطوة مهمة للاقتصاد العراقي بما يتضمنه التحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية الالكترونية، وتتيح العديد من الفرص لتحسين الكفاءة والارتقاء بالنظام المالي الرقمي. ومن هنا تبرز العديد من المنافع والمكاسب التي يمكن للبنوك المركزية تحقيقها:

1- تعزيز فعالية السياسة النقدية: يمكن للبنك المركزي ادارة السياسة النقدية بشكل أكثر كفاءة عن طريق سلطة البنك المركزي بشكل مباشر بالتأثير في والاقتصاد العراقي من حيث سهولة نقل اسعار الفائدة بشكل أسرع، وتحسين القدرة على مراقبة السيولة والتدفقات المالية بشكل أكثر دقة مع امكانية تطبيق سياسات نقدية جديدة.

2- مراقبة ومكافحة التهرب الضريبي وزيادة مستوى الشفافية: ان المعاملات الالكترونية تتسم بشفافية أكثر وتخضع بشكل أكبر الى المراقبة من قبل البنك المركزي، مما يؤثر على زيادة إيرادات الدولة ويقلل من فرص اخفاء القيمة الحقيقية للدخل او اتمام عمليات خارج الإطار الضريبي.

3- خفض تكاليف اصدار النقد الورقي: ان التحول الرقمي يعمل على خفض التكلفة المرتبطة في ادارة النقد بشكل عام من ناحية الطباعة والتخزين والاتلاف، عند اصدار العملة الرقمية تؤدي الى تقليل استعمال النقود الورقية مما يخفف الاعباء التشغيلية وتكاليف الاصدار.

4- استجابة عالية للازمات والسيطرة عليها: تعد العملات الرقمية للبنوك المركزية اداة فعالية للتحكم والسيطرة على الاوضاع الاقتصادية والمالية عن طريق فرض سياسات ذات تأثير سريع مثل ضخ السيولة في القطاعات المتضررة في الازمات، كما انها تتيح فرصة التتبع اللحظي لسلوك المستهلك مما ينعكس على طريقة تعامل البنك المركزي مع التغير الحاصل في انماط وسلوكيات المستهلك.

5- تعزيز الشمول المالي وتحسين انظمة الدفع: ان الهدف الاساسي لعملية اصدار العملة الرقمية هو الشمول المالي وتطوير انظمة الدفع والتحول الى اقتصاد رقمي، لذا ستساعد على شمول الافراد في الاماكن الريفية والبعيدة عن الخدمات المالية والمصرفية. كما انها تعمل على تحسين انظمة الدفع عن طريق زيادة سرعة اتمام عمليات الدفع والتسوية وخفض التكاليف واتاحتها على مدى الساعات والاسبوع.

ثالثاً: التحديات والصعوبات التي يمكن ان يواجهها البنك المركزي العراقي:



في إطار البنية التحتية الرقمية وتعزيز الشمول المالي في العراق تعد فكرة اصدار عملة رقمية للبنك المركزي خطوة استراتيجية للاقتصاد العراقي، ولكن عند التقدم نحو هذه الخطوة ستكون هنالك تحديات تواجه البنك في عملية الاصدار ويمكن الاستفادة من تجارب الدول المشابهة للاقتصاد العراقي في الدول النامية بتذليل تلك التحديات. وهناك العديد من التحديات التي ستواجه البنك المركزي العراقي وكما يأتي:

1- المشاكل التقنية والتكنولوجية والامن السيبراني: ان البنية التحتية الالكترونية او الرقمية بوجود انترنت ضعيف يؤدي الى ضعف في التجانس مع عملية اصدار العملة الرقمية المركزية، حتى وان كانت جاهزية القطاع المصرفي من الناحية التقنية مكتملة تقريبا الا ان المناطق الموجودة على أطراف المحافظات (سكان الأرياف والبدو) لن تتمكن من الوصول الى هذه الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف وهذا يحد من الشمول الرقمي في حال تم الاعتماد على التطبيقات الذكية في تداول العملات المركزية. كما انه من ناحية الاختراقات الامنية التي يمكن ان تحصل، والهجمات الالكترونية او البرمجيات الخبيثة فان الامر يتطلب وجود أنظمة دفاع قوية ومتقدمة ومكلفة من الناحية الاقتصادية. اما من ناحية اختلاف الفئات العمرية في المجتمع العراقي فقد بلغت نسبة كبار السن 3.66% لسنة 2024⁽¹⁴⁾ مما يجعلها تواجه تحدي تقني اخر من اجل الوصول الى الشمول المالي الذي يتضمن جميع الفئات، وتتصف هذه الفئة بصعوبة استعمال الاجهزة الالكترونية او الحديثة بشكل عام والمعرفة بآليات التعامل عبر الانترنت او الانتقال من نظام الدفع التقليدي الى نظام غير نقدي واحتمالية التعرض الكبير للاختراقات لسهولة خدعهم عن طريق الروابط المزيفة، وهذا يستدعي تصميم مخصص لكبار السن يكون مبسط وسهل التعامل حتى لا يتم اقضاء هذه الفئة من عملية اصدار العملات الرقمية دون قصد. عند اصدار عملة رقمية فأنها تحتاج الى كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية وهذا يمثل تحدي تقني اخر اذ ان قدرة الشبكة الكهربائية المحلية على تحمل اصدار عملة رقمية محدودة وذات تكلفة مرتفعة، وابتكار أنظمة تعمل على مدار الساعة تحتاج الى كم وفير من الطاقة وامدادات مستمرة. وزيادة التكاليف على البنك المركزي العراقي من ناحية الصيانة والتشغيل وتوفير طاقة كهربائية كبيرة. حتى وان كانت عملية تداول الدينار العراقي الرقمي عن طريق رقم الهاتف من خلال رسائل نصية في حال عدم توفر انترنت فان هذا يمثل تحدي لأنه ليس كل الافراد يحملون رقم هاتف يكون باسمه او مشترك بالخدمة في فترة الانفصال مما يشكل تحدي امام البنك المركزي العراقي.



كما انه في حال تعطل النظام لعدة دقائق يؤدي الى التأثير على عدة جوانب منها تعطيل التداول بين الافراد في المجتمع العراقي ويعمل هذا على هز الثقة بالبنوك المركزية والعملات الرقمية الصادرة عنها.

2- التحديات القانونية والتنظيمية: عند إصدار عملة رقمية مركزية سيواجه البنك المركزي العراقي عدة تحديات ومنها، تعديل الإطار التشريعي لتأكيد اعتراف الدولة بالعملة الرقمية او الدينار العراقي الرقمي على أنه نقد قانوني يمتاز بنفس صفات الدينار الورقي. كما ان حماية الافراد والمؤسسات وخصوصية بياناتهم اذا انها تتطلب مستوى عال ودقيق من تتبع المعاملات وتنسجم مع حماية خصوصيات الفرد وأن تضع في عين الاعتبار التشريعات التي تعمل على إيقاف تمويل الإرهاب وغسل الأموال. ولا بد ان تمتد هذه التعديلات الى إضافة مواد تخص العملات الرقمية الى قانون البنك المركزي رقم (56) وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 فضلا عن القوانين ذات العلاقة.

3- التحديات التشغيلية والاقتصادية: عند انشاء محافظ الكترونية لتبادل العملات الرقمية فإنها ستؤثر على عمل البنوك التجارية اذ انه عند ايداع النقود الرقمية بشكل مباشر الى المحافظ الالكترونية فإنها تودع الى البنك المركزي العراقي وهذا سيؤدي الى انخفاض الودائع بالبنوك التجارية مما ينعكس على قدرة البنوك التجارية على الاقراض وتمويل المشاريع ودورها كوسيط مالي. كما ان السياسة النقدية ستحتاج الى تعديلات تستجيب الى التغيرات الحاصلة بالاقتصاد عند تحوله الى اقتصاد رقمي. ويمكن ان تتمثل المخاوف في احتمالية حدوث سحب كبير على العملات الرقمية الموجودة في البنك المركزي. ومن التحديات التي من الممكن ان تواجه البنك المركزي انه في حال وقعت ازمات اقتصادية او سياسية داخل البلد فسيوجه الافراد الى سحب اموالهم الرقمية من البنك المركزي وهذا السحب الكبير على الاموال الرقمية سيؤدي الى التأثير بشكل سلبي على البنك المركزي وسياساته، الا انه من الممكن ان يتوجه البنك المركزي الى حل هذه المشكلة عن طريق وضع حد أدنى للأموال الرقمية الموجودة في المحافظ الرقمية ولكن هذا سينعكس على ثقة المستخدم تجاه البنك المركزي لعدم وجود حرية كاملة في استعمال امواله.

4- تحديات ضعف ثقة الافراد في تبني العملات الرقمية: اذ ان ثقة الافراد تمثل تحديا جوهريا للبنك المركزي العراقي ومدى قبولهم لاستعمال العملة الرقمية، ومدى جاهزية المجتمع العراقي لتقبل العملات الرقمية والقيام بالعمليات الاقتصادية. كما ان ضعف الوعي المالي عند شريحة من



السكان يسبب ترددهم في تبني فكرة العملات الرقمية، أو خشية الافراد من تتبع حركاتهم وانتهاك خصوصياتهم.

5- تحديات تتمثل بوجود الافراد على الأطراف (سكان الأرياف والبدو): ان نسبة البدو الموجودة في العراق تتراوح بين 1-2%⁽¹⁵⁾، وان هذه الفئة لا يمكن ضمهم الى الشمول المالي عند اصدار عملات رقمية نظرا الى عيشهم في مناطق نائية بعيدة عن الخدمات الرقمية المالية ولا يمتلكون وسائل يمكن من خلالها تبادل العملات الرقمية.

رابعاً: بعض الحلول المقترحة التي تناسب التحديات التي تواجه البنك المركزي العراقي:

- 1- بناء نظام حماية تلقائي لمن لا يمتلكون خبرة في اجراء العمليات الاقتصادية عبر الهاتف.
- 2- توفير اجهزة حاسوب موفرة للطاقة او تستعمل طاقة متجددة كي يتم التأكد من استمرارية تشغيل النظام.
- 3- جذب استثمارات في قطاع الطاقة الكهربائية تدعم القطاع وتعززه.
- 4- وضع قوانين واضحة تحمي خصوصية المستخدم وآليات اتمام العمليات الاقتصادية، كما انها تواجه الهجمات السيبرانية وغسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب.
- 5- تصميم نموذج يعمل على دمج البنوك التجارية ضمن عملية تبادل العملات الرقمية دون الاخلال بدورها كوسيط مالي.
- 6- وجود حوافز لتعمل على مساعدة الافراد في تداول او استعمال العملات الرقمية دون العملات الورقية.
- 7- اتاحة دورات للأفراد الذين لا يعرفون كيفية استعمال الاجهزة الالكترونية بشكل عام واستعمال العملات الرقمية بشكل خاص.

الاستنتاجات:

- 1- ان التطور الذي حصل في آلية اصدار العملات الرقمية واقبال الافراد على استعمالها أدى الى تغيير جذري في طبيعة النقود ووسائل الدفع.
- 2- ان اصدار العملات الرقمية المركزية في الدول النامية تساعد في سد الفجوة المالية ومساعدتها في الوصول الى الشمول المالي.
- 3- وجود بنية تحتية رقمية قوية ضرورية من أجل اتمام عملية اصدار العملات الرقمية المركزية.



4- أن استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني أو الرقمي يساعد على رفع الكفاءة في القطاع المالي المصرفي في البلد.

5- آلية إصدار العملات الرقمية المركزية تعتمد على خطة تتضمن بحث أولي عميق ثم التجربة والتي تكون من خلال إصدار العملات الرقمية بالجملة والتي تكون فقط للمؤسسات والبنوك التجارية وصولاً إلى الأفراد والتي تكون عملات رقمية مركزية بالتجزئة.

التوصيات:

1- ينبغي على البنك المركزي العراقي اعتماد خطة تدريجية زمنية بمتابعة وحضور مشاريع مثل جسر أو عابر خلال السنوات 2026-2027 والبدء بإصدار عملة ثم الانضمام إلى (mBridge) خلال السنوات من 2028-2029 ثم إصدار عملات رقمية بالجملة (wCBDC) للمؤسسات المالية والبنوك التجارية أولاً (2030-2034) من ثم الانتقال لاحقاً إلى إصدار عملة رقمية للتجزئة (rCBDC) بعد استكمال البنية التحتية والتجارب (ما بعد 2035)، ولا بد من إجراء المتطلبات التقنية الحاسوبية التي يقوم بها مختصين في ميدان الحاسوب تشمل على بروتوكولات الربط وغيرها من المتطلبات.

2- تعزيز الأمن السيبراني في العراق عن طريق التشفير واستعمال دفتر الأستاذ الموزع وهي تقنيات حاسوبية يتم إجراؤها من قبل المتخصصين في هذا الميدان.

3- إنشاء وحدات في البنوك المركزية في العراق للعمل على تطوير وابتكار في العملات الرقمية المركزية.

4- اعتماد منهجية التجريب (Pilots) قبل إصدار العملات الرقمية المركزية بشكل كامل.

5- الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق إنشاء كوادر مدربة ومؤهلة للتعامل بالعملات الرقمية المركزية للمساعدة في تقديم حلول عندما يواجه المستعملين المشاكل أو في حال احتاجهم إلى مساعدة.

6- أهمية إشراك البنك المركزي للبنوك التجارية في عملية تداول العملات الرقمية المركزية لأنها سوف تفقد قيمتها من خلال استثنائها من عملها كوسيط مالي.

7- من المهم أن تكون قابلية الوصول إلى العملات الرقمية المركزية لكل الأفراد حتى وإن كانوا ذوي دخل محدود أو غير متصل بالأنظمة المصرفية التقليدية.



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (22) عدد (2) 2026



CBDC Tracker,4/12/2025, [Central Bank Digital Currency \(CBDC\) Tracker](#) ¹³

¹⁴ (السومرية نيوز / Alsumaria TV. «في يومهم العالمي: 3.66٪ فقط من سكان العراق كبار السن.. لكن معاناتهم أكبر من

الأرقام!» 1, Alsumaria TV, أكتوبر 2025. تم الاطلاع بتاريخ 4 ديسمبر 2025.

[/https://www.alsumaria.tv/news/localnews/541771](https://www.alsumaria.tv/news/localnews/541771)

¹⁵ (زاكروس عربية، “نينوى تباشر عمليات احصاء البدو الرحل ضمن التعداد العام للسكان والمساكن 2024.” زاكروس عربية, 14

نوفمبر 2024. تم الاطلاع بتاريخ 4 ديسمبر 2025. <https://zagrosnews.net/ar/news/59945>